وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

تنظم ملتقى وطني حضوري وعن بعد موسوم بـ:

"دور المؤسسات الدستورية في تعزيز المسار الديمقراطي وحماية الحقوق والحريات العامة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020"

يوم 16 أفريل 2025

الهيئة الشرفية

أ.د مختاري فارس.....رئيس جامعة الجزائر1

أ.د.مدافر فايزة.نائب رئيس الجامعة المكلفة بالدراسات العليا

د قسايسية عيسى..... عميد كلية الحقوق

أ.د نساخ فطيمة.....رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق

أ.د. خالف عقيلة ..... رئيسة اللجنة العلمية للقانون العام.

أ.د زيدان محمد.....نائب العميد المكلف بالدراسات العليا

رئيسة الملتقى الوطني

الدكتورة مراح صليحة

رئيسة اللجنة العلمية للملتقى

الدكتورة مراح صليحة

الدكتورة بن زاغو نزيهة

رئاسة اللجنة التنظيمية للملتقى

الدكتورة بوطيبة سامية

الدكتور فريد دبوشة

المنسق العام للملتقى الوطني

الدكتور فريد دبوشة

المشرفة العامة على التظاهرات العلمية بالكلية: السيدة دلمي مونة

إشكالية الملتقى

يعتبر موضوع المؤسسات الدستورية كأحد المواضيع الهامة ضمن الدراسات الدستورية المتخصصة، إذ يرتبط ارتباطا وثيقا بعناصر أخرى تتحدد من خلالها طبيعة الأنظمة السياسية للدول، هذه الأنظمة التي أصبحت تشكل محورا أساسيا لدراسة القانون الدستوري وفق التحولات التي يشهدها العالم عموما، خاصة وأن الجزائر قد خطت خطوات إيجابية في هذا المنحى من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، ومن خلاله تم إقرار مجموعة من المؤسسات الدستورية التي كان الهدف منها تعزيز المسار الديمقراطي وتكريس دولة القانون.

هذا التعديل الدستوري الأخير، جاء في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة حتمت تكريس عدة إصلاحات على مختلف المستويات خلال هذه المرحلة، وقد تميزت هذه الإصلاحات الدستورية بظهور مجموعة من الخصوصيات التي تتعلق خاصة بإعادة ضبط البناء الدستوري لمؤسسات الدولة وقواعد سيرها، ومنظومة الحقوق والحريات وضمانات ممارستها، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها، وإقامة صرح الديمقراطية الحقيقية، عبر تمكين المواطن من اختيار ممثليه في المؤسسات الدستورية بكل حرية وشفافية، وبالتالي فإن الإصلاحات الدستورية الأخيرة جاءت في سياق ظرفي خاص، تعكف من خلاله الدولة على فتح ورشات إصلاحات دستورية ومؤسساتية بهدف الوصول إلى تكريس دولة القانون والمؤسسات.

وعلى هذا الأساس نطرح إشكالية الملتقى:

إذا كانت الوثيقة الدستورية هي صمام تأمين الممارسة الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات، فهل تجسد ذلك حقيقة من خلال الإصلاحات المؤسساتية في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020، من أجل الوصول إلى تكريس معايير دولة القانون والمؤسسات وترسيخ الممارسة الديمقراطية ؟.

أهداف الملتقى

1. قراءة في أحكام التعديل الدستوري لسنة 2020، خاصة ما تعلق بتنظيم المؤسسات الدستورية والعلاقة فيما بينها، وأهم المؤسسات المستحدثة.

2- إبراز السمات الرئيسية للتعديل الدستوري في مجال الحقوق والحريات وضمانات ممارستها.

3- تبيان آثار الإصلاحات الدستورية على مختلف المؤسسات، ومدى ضمانها لتكريس دولة القانون والمؤسسات، وترسيخ مبادئ الديمقراطي.

4- إبراز دور المؤسسات الدستورية في تحقيق دولة القانون وتكريس المسار الديمقراطي في الجزائر.

5- التطرق لآفاق الإصلاح المؤسساتي.

محاور الملتقى

– المحور الأول: قراءة في أحكام التعديل الدستوري لسنة 2020.

– تسليط الضوء على مستجدات التعديل الدستوري المتعلقة بإثراء الحقوق والحريات وضمانات ممارستها.

– الفصل بين السلطات وتوازنها.

– دسترة الأمن القانوني.

– ضمانات ترقية العلاقة بين الإدارة والمواطن.

– المحور الثاني: آثار الإصلاحات الدستورية على المؤسسات الدستورية للدولة ومدى ضمانها لتكريس دولة القانون والمؤسسات.

– طبيعة العلاقة بين السلطات وتقييمها.

– السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية.

– مكانة المؤسسة التشريعية في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020.

– مكانة الحكومة في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020.

– استقلالية القضاء.

– المحور الثالث: دور المؤسسات الرقابية في تجسيد دولة الحق والقانون.

– الدور الرقابي للبرلمان.

– المحكمة الدستورية.

– دورها في حماية الحقوق والحريات.

– قاضي انتخابات.

– ضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية.

– الفصل في الخلافات التي تحدث بين السلطات الدستورية.

– القضاء الإداري.

– مجلس المحاسبة.

– السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

– السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

– المحور الرابع: مساهمة الإصلاحات الدستورية في تعزيز ثقة المواطن في العملية الانتخابية وشفافية الحياة العامة.

– الآليات المستحدثة من أجل تعزيز الممارسة الانتخابية.

– تعزيز الإطار القانوني المتعلق بضمان أخلقة الممارسة السياسية والحياة العامة.

– المحور الخامس: دور الهيئات الاستشارية ومدى فعاليتها في تحقيق دولة القانون.

– المحور السادس: المجتمع المدني في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020.

– مكانة المجتمع المدني في التعديل الدستوري الأخير.

– المرصد الوطني للمجتمع المدني.

– إبراز دور المجتمع المدني في تفعيل السلوك الانتخابي.

– دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

المحور السابع: آفاق الإصلاح المؤسساتي.

شروط المشاركة

يجب أن تكون المداخلة متعلقة بأحد المحاور السالف ذكرها، وأن لا يكون موضوع المداخلة قد سبق نشره أو تمت المشاركة به في ندوات علمية أخرى.تحرر المداخلة باستعمال خط simplified arabic مقياس 14 بالنسبة للمتن، و12 بالنسبة للتهميش، أما المداخلات باللغة الأجنبية فتكون بخط times news roman مقياس 14.

لا يقل عدد الصفحات عن 15 صفحة، ولا يزيد عن 20 صفحة.

آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة يوم : 05 جانفي 2025.

تاريخ انعقاد الملتقى الوطني: يوم 16 أفريل 2025.

ترسل المداخلات عبر البريد الالكتروني: merahsaliha4@gmail.com